الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2020-10-07

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

دعا إلى إحداث التغيير بالمشاركة القوية في الموعد.. ميلاط:

استفتاء الفاتح نوفمبر..أول لبنة في بناء الجزائر الجديدة

اعتبر نائب رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، السيد عبد الحفيظ ميلاط، "استفتاء أول نوفمبر 2020 على مشروع تعديل الدستور، أول لبنة لبناء الجزائر الجديدة".

ق. س

وأوضح السيد ميلاط، أمس، في كلمته خلال لقاء جهوي تحسيسي حول مشروع تعديل الدستور بقاعة المحاضرات ميلود طاهري وسط مدينة سوق أهراس بحضور منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على مستوى 17 ولاية شرقية بأن تاريخ 1 نوفمبر المقبل "موعد هام سنهب جميعا خلاله من أجل بناء جزائر جديدة".

ودعا بالمناسبة ممثلي الجمعيات والمجتمع المدني الذين حضروا هذا اللقاء إلى "إحداث التغيير" من خلال "الذهاب بقوة إلى صناديق الاقتراع في التاريخ المحدد لاستفتاء مشروع تعديل الدستور تجسيدا لدولة القانون التي يطمح إليها الشعب من خلال حراك 22 فيفري 2019".

وبعد أن أكد "إننا في بداية مرحلة تجسيد أساسيات الجزائر الجديدة من خلال الاستجابة لمطالب الحراك المبارك"، أوضح السيد ميلاط بأن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حضرت لاستفتاء 1 نوفمبر المقبل، بعد أن اكتسبت تجربة من خلال موعد الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر المنصرم.

وأضاف السيد ميلاط بأن "انتخابات 12 ديسمبر 2019 كانت نزيهة ومستقلة 100 بالمائة لأول مرة في تاريخ الجزائر، حيث انتخب خلالها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون بإرادة شعبية على الرغم من كل المؤامرات التي كانت تحاك من الداخل والخارج لإفشال الانتخابات"، معتبرا ذلك الموعد الانتخابي "ملحمة شارك فيها الشعب الجزائري إلى جانب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي حافظت على صوت الشعب وكانت في مستوى الثقة"، وهي الثقة التي أصبحت، حسبه، "تحملنا مسؤولية أكبر للمحافظة على صوت الشعب الجزائري خلال الموعد الهام للاستفتاء على مشروع تعديل الدستور في أول نوفمبر المقبل".

وخلص المتحدث في كلمته إلى أن "سوق أهراس التي كانت قلعة للقاعدة الشرقية في أول نوفمبر 1954 والتي تجمع اليوم منسقي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولايات شرق البلاد، ستكون رائدة في أول نوفمبر 2020 للمشاركة بقوة في الاستفتاء الشعبي على مشروع تعديل الدستور".

دعت إلى تجنب مقاطعة الاستفتاء سلطة الانتخابات تتلقى 40 طلبا لتنشيط الحملة

تلقت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، حتى نهار أمس، ما يزيد عن 40 طلبا من أجل عقد تجمعات شعبية لتنشيط الحملة الانتخابية الخاصة بالاستفتاء على مشروع تعديل الدستور، تقدمت بها أحزاب سياسية وجمعيات وتنظيمات جماهيرية وجمعيات المجتمع المدني.

وقال علي ذراع، رئيس خلية الإعلام لدى السلطة، إن الطلبات توزعت عبر 25 ولاية متوقعا ارتفاع هذا العدد مع انطلاق حملة التعبئة التي تنطلق اليوم بشكل رسمي.

ودعا ذراع في تصريح للإذاعة الوطنية، جميع الفعاليات التي ترغب في تنشيط الحملة الانتخابية للتقرب من ممثلي مندوبيات السلطة والتنسيق معها حتى تعم الفائدة وتكون التعبئة في المستوى، مشيرا إلى أن المهمة الموكلة للسلطة، تنحصر في تنظيم الأطار العام لإجراء الحملة الانتخابية وعملية الاستفتاء، وليس التوجه نحو شرح مضمون ومحاور مشروع تعديل الدستور.

كما أشار المتحدث إلى أن دور السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات يتمثل في إقناع المواطنين بالمشاركة في الاستفتاء والتعبير عن آرائهم بكل حرية، داعيا في هذا الإطار إلى "تجنب المقاطعة لأنها فعل سلبي، يتعارض مع الحق في الانتخاب والتصويت واختيار القوانين".

وفي سياق متصل، أثنى علي ذراع على رمزية تنظيم الاستفتاء في الفاتح نوفمبر المصادف لتاريخ اندلاع ثورة التحرير الوطنية وقال انه "من الضروري أن نتجند لهذا التاريخ لإنجاح العملية الانتخابية حتى ترجع السلطة الحقيقية والسيادة الحقة للمواطنين والشعب.. وهو الهدف الأساسي الذي قام من أجله الحراك الشعبي".

شريفة عابد

سلطة شرفي تؤكد:

مهمتنا الترويج للعملية الانتخابية وليس الدستور

ص 3

مهمتنا الترويج للعملية الانتخابية وليس الدستور

قال إن أكبر تحدٍ لنا هو نسبة المشاركة.. علي ذراع:

- 40طلبا للتجمع لتنشيط الحملة الانتخابية لاستفتاء الدستور
- الباب مفتوح لكل من يريد القيام بحملة مع أو ضد الدستور
- الحملة ستتسم بمنحى تصاعدي في طرح الأفكار والأفكار المضادة

أكد رئيس خلية الإعلام على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات علي ذراع أن المهمة الأساسية للسلطة هي السهر على نزاهة الانتخابات وليس الترويج للدستور المعروض للاستفتاء يوم الفاتح من نوفمبر، داعيا جميع الفعاليات الراغبة في المشاركة في الحملة الانتخابية للتنسيق مع مندوبيات السلطة.

وأوضح ذراع لدى حلوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، أمس، أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لن تروج للدستور بل ستروج للعملية الانتخابية. وقال "نحن نحاول إقناع المواطنين بالذهاب إلى صناديق الاستفتاء، وأكبر تحدٍ لنا هو نسبة المشاركة التي يجب أن تكون محترمة خاصة وأن الاستفتاء سيصادف يوما تاريخيا يتعلق بمرجعية الجزائر، "مضيفا" من الضروري أن نتجند لهذا التاريخ لإنجاح العملية الانتخابية حتى ترجع السلطة الحقيقية والسيادة الحقة للمواطنين والشعب". وكشف رئيس خلية الاتصال على مستوى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن عدد الطلبات المتعلقة بتنشيط الحملة الانتخابية المتعلقة بالاستفتاء على الدستور التي وصلت للسلطة تتراوح بين 30 و 40 طلبا للتجمع وكلها أتت من أحزاب سياسية وجمعيات كبرى معروفة وفعاليات من المجتمع المدني تملك تمثيلا في 25 ولاية. وجدد ذراع تأكيده أن كل من يريد القيام بحملة مع أو ضد الدستور فإن الباب مفتوح أمامه سيما على المستوى المحلي "كل الناس أحرار في الترويج للدستور أو ضده وما عليهم إلا التقدم إلى السلطات التنظيمية المتمثلة في السلطة المستقلة للانتخابات على مستوى كل ولاية التي تمنحه الرخصة بعدما يتحصل على الموافقة على القاعة من طرف الإدارة المحلية". وعن ترتيب المداخلات على مستوى التدخلات أثناء الحملة الانتخابية في وسائل الإعلام الرسمية سيما الإذاعة والتلفزيون قال "ضيف الصباح" إنها ستكون حسب زمن تاريخ وضع الملفات على مستوى السلطة المستقلة للانتخابات، أما على المستوى المحلي فالمجال مفتوح، ويتوجب على مديريات التنظيم والمندوبيات الولائية للسلطة أن يضعوا نظاما كي لا يكون هناك تداخل في القاعات أو الملصقات "المجال مفتوح لكل مكونات الحملة في إطار منظم وهادئ لشرح أفكارهم وآرائهم" متوقعا أن تتسم الحملة بمنحى تصاعدي في طرح الأفكار والأفكار المضادة والرأي المغاير.

نور الدين.ع

الشعب

مشروع تعديل الدستور
انطلاق حملة الاستفتاء اليوم

تنطلق الحملة الاستفتائية، اليوم، حول مشروع تعديل الدستور المعروض للاستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر المقبل، وهذا تحت شعار «نوفمبر 1954: التحرير...نوفمبر 2020: التغيير». وتمّ لهذا الغرض توفير كافة الشروط لضمان مجالات تعبير مفتوحة من أجل استشارة شعبية «شفافة وحيادية».

في هذا الصدد، شدّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، على أن مجالات التعبير خلال حملة الاستفتاء «ستكون مفتوحة للمؤيدين لمشروع تعديل الدستور وللمعارضين»، وهو ما سيعكس «الحركية الجديدة..من أجل تجسيد الجزائر الجديدة»، معتبرا أن «أول مظاهر الديمقراطية هو السماح بتواجه الأفكار والآراء من خلال نقاش متعاكس سلمي، في إطار الاحترام والذي يجب على المتدخلين فيه وضع مصلحة الجزائر فوق كل اعتبار».

وأكّد أنّ ظروف سير الاستفتاء الشعبي ليوم 1 نوفمبر «ستكون نفسها تلك التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية لـ 12 ديسمبر 2019 المتميزة بالشفافية والحياد»، مؤكدا أنّه ستتم تعبئة الوسائل المادية واللوجستية الضرورية حتى يجري الاستفتاء «في الهدوء والنزاهة».

وأشار المسؤول إلى إمكانية متابعته للاستفتاء بصفة مباشرة بفضل شبكة التواصل المرئي عن بعد التي وضعت بهذه المناسبة بهدف التكفل الفوري بالمشاكل المحتمل وقوعها، داعيا بهذه المناسبة الشباب الى المشاركة في تأطير مكاتب التصويت، وأن يكونوا ملاحظين خلال الاقتراع.

وكان رئيس السلطة دعا السبت الماضي، منشطي الحملة الاستفتائية إلى «احترام الأخلاقيات والقواعد والابتعاد قدر الإمكان عن الممارسات القديمة وعدم تكرار أخطاء الماضي»، محذّرا من «أي تجاوزات محتملة أو اللجوء إلى ممارسات قد تمس بمصداقية الحملة». وستجرى الحملة الاستفتائية التي ستدوم إلى غاية 28 أكتوبر الجاري، في إطار ضوابط وقواعد حددتها السلطة الوطنية

للانتخابات من خلال قرارين مؤرخين في 28 سبتمبر الماضي و3 أكتوبر الجاري، باعتبار أن عملية التحسيس في مجال الانتخابات ونشر ثقافة الانتخاب تعد من بين صلاحياتها حسب أحكام القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وكذا أحكام القانون العضوي المتعلق بذات السلطة.

وتفتتح الحملة ابتداءً من الساعة الثامنة صباحا وتنتهي يوم 28 أكتوبر على الساعة منتصف الليل، ويتولى تنشيطها كل من الطاقم الحكومي الذي يتعين عليه إرسال برنامج الحملة إلى رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والأحزاب السياسية التي تحوز على كتلة برلمانية على مستوى إحدى غرفتي البرلمان أو 10 مقاعد ما بين غرفتي البرلمان أو مقاعد في المجالس الشعبية المحلية على مستوى 25 ولاية على الأقل، والجمعيات الوطنية التي لها تمثيل فعلي على مستوى 25 ولاية على الأقل، إلى جانب الشخصيات السياسية.

وتحسّبا لهذا الموعد، تولت السلطة الوطنية للانتخابات، بالتنسيق مع سلطة ضبط السمعي البصري، تحديد الحيز الزمني المخصص للمتدخلين في وسائل الاعلام السمعية البصرية العمومية، والزمت المتدخلين بالتقيد بالأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول مع تحميل الجهة القائمة بالحملة الانتخابية المسؤولية عن أعمالها.

وإضافة إلى كيفيات الإشهار الأخرى المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، يمكن القيام بالحملة الانتخابية باستخدام التعليق وتوزيع المطويات والمراسلات المكتوبة وبكل الوسائل المكتوبة أو الإلكترونية، ويتم تحديد الأماكن المخصصة للإشهار بمقرر من منسق المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أما بالخارج فتتم عملية التعليق بمقرات الممثليات الدبلوماسية والقنصلية.

أما بالنسبة للاجتماعات والتظاهرات العمومية والمهرجانات التي تنظمها الجهات المخولة بتنشيط الحملة، فإنها تخضع إلى نفس التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول، على أن تقوم هذه الجهات بإخطار المنسق الولائي للسلطة الوطنية للانتخابات المختص إقليميا ثلاثة أيام على الأقل قبل تاريخ تنظيم هذا النشاط، بغرض توزيع القاعات أو الهياكل بعدالة أو إجراء القرعة عند الاقتضاء، وتقلص الآجال إلى 48 ساعة بالنسبة للنشاطات المبرمجة يومي 7 و8 أكتوبر.

وتلزم الجهة المنظمة للتجمع أو المهرجان بالتطبيق الصارم للتدابير المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول قصد الوقاية من خطر تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويمنع في إطار الحملة الاستفتائية، استعمال أي طريقة إشهارية تجارية، أو اللغات الأجنبية، وكل خطاب يناقض الأمن العمومي والأخلاق الحسنة، كما يمنع القيام بهذه الحملة خارج الفترة المحددة.

وتلزم السلطة الوطنية للانتخابات كل المتدخلين بالسهر على حسن سير التجمعات والمهرجانات في ظل النظام واحترام القانون، مع الامتناع عن كل حركة أو موقف أو عمل أو سلوك غير مشروع أو مهين أو شائن أو غير قانوني أولا أخلاقي، وتتحمل الجهة القائمة بالحملة الاستفتائية المسؤولية عن أعمالها ابتداء من انطلاق التجمع أو المهرجان إلى غاية انتهائه.

للإشارة، فإنّ مشروع تعديل الدستور الذي يعد أحد أبرز التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، من أجل بناء «جزائر جديدة» تعتمد على «إصلاح شامل» لمؤسساتها، قد تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة، وفتح نقاش واسع حوله ابتداء من 16 سبتمبر الماضي.

وتمّ تنظيم حملة إعلامية واسعة، على إثر سلسلة من اللقاءات التشاورية والتنسيقية بين مختلف مسؤولي وممثلي وسائل الإعلام العمومية والخاصة، ترأسها وزير الاتصال، الناطق الرسمي للحكومة، عمار بلحيمر، الذي أكّد خلالها على ضرورة الشرح الموسّع للمحاور الرئيسية لمشروع تعديل الدستور باستخدام كافة الوسائل، لاسيما الفيديو واستغلال شبكة الانترنت خاصة المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بمشاركة الخبراء والجامعيين المختصين في القانون الدستوري.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

CAMPAGNE ÉLECTORALE POUR LE RÉFÉRENDUM SUR LA CONSTITUTION

C'EST PARTI !

CHAQUE camp défendra son point de vue, non pas dans le cadre de meeting haut en couleur, mais à travers les écrans de télévision et des smartphones.

Said BOUCETTA

Le compte à rebours enclenché

La campagne référendaire pour la révision constitutionnelle démarre aujourd'hui. Formellement, l'opération parait on ne peut plus simple et l'Algérie n'est pas à son premier scrutin de même nature. Il reste néanmoins, que c'est bien la première fois qu'un référendum est organisé dans un contexte sanitaire particulier. Cela est un fait que l'Algérie partage avec l'ensemble des pays de la planète. Les Etats-Unis qui sont aux portes d'une élection présidentielle, font face aux mêmes contraintes que connaîtront les Algériens à partir d'aujourd'hui. Il ne sera pas évident d'organiser de belles démonstrations populaires. La campagne n'aura pas les allures festives qu'elle aurait pu avoir en d'autres circonstances. Il resteront dans «le fond de la bouteille» les débats nécessaires pour transmettre le message avec un minimum de déformation. C'est dire que les 25 jours qui nous séparent du jour J, seront chargés d'«électricité politique». Chaque camp défendra son point de vue, non pas dans le cadre de meeting haut en couleur, mais à travers les écrans de télévision et des smartphones. Il est dit, même s'il n'est pas exclu qu'une ou deux grandes manifestations respectant le protocole sanitaire se tiennent, que la campagne référendaire sera plutôt silencieuse. Cela n'enlèvera rien à l'importance du rendez-vous du 1er novembre prochain.

Les 25 prochains jours seront également inédits dans l'Histoire du pays, pour la simple raison que pour la première fois, les partisans du «oui» et ceux du «non» se sont clairement identifiés. On n'est pas dans le schéma classique en Algérie d'une initiative présidentielle qui concentre autour d'elle un maximum de soutiens politiques, et en face des boycotteurs qui rejettent «sur le fond et dans le détail» le processus politique engagé. Pour ce référendum, dont le promoteur ambitionne de donner une nouvelle Constitution aux Algériens, le consensus souhaité a été battu en brèche par quelques formations islamistes qui, pour une fois, n'ont pas choisi de se cacher derrière le boycott, mais ont pris la résolution d'aller défendre leur point de vue devant les Algériens. Et ce sera à l'urne de dire le dernier mot. Il y a effectivement une partie de la scène politique qui a préféré s'exclure en évitant le débat. Mais cette attitude n'influera pas beaucoup sur le déroulement d'une campagne référendaire qui promet d'être différente des précédentes. Elle le sera d'autant plus que la société civile sera très officiellement impliquée et l'on s'attend à ce qu'elle donne le ton à une animation atypique, comparativement à ce que les Algériens ont l'habitude de voir. Au niveau du mouvement associatif, les premières impressions donnent lieu à une volonté de ne pas laisser l'occasion passer. Beaucoup d'animateurs associatifs qui ne se sentaient pas concernés par le fait politique, ont acquis la conviction, à travers l'émergence du Mouvement populaire, que la parole citoyenne n'est pas toujours portée par les partis traditionnels. Beaucoup de ses associations qui s'étaient vues embarquées avec «armes et bagages» dans les gigantesques marches du printemps 2019, ont émargé auprès de l'Anie pour prendre part à la campagne référendaire. Il est prématuré de soupeser l'importance de ces actions sur le terrain, mais une chose est sûre, la société civile, dans sa diversité, aura son empreinte dans cette campagne.

Le président de la République qui a cherché le consensus dans la rédaction du projet de révision constitutionnelle, ne l'a pas trouvé auprès de la classe politique, au vu des critiques formulées par certains partis. Mais il est dit qu'un véritable consensus ne s'établit pas dans les états-majors, mais au niveau de la base populaire. Pour l'heure, la scène nationale a enregistré une large adhésion de la part de beaucoup d'acteurs, le rejet de l'initiative par quelques autres et au final, à travers le référendum du 1er novembre prochain, ça sera au peuple de trancher la question. Les partisans du «oui» et ceux du «non», vont s'affronter verbalement dans les foyers, les cafés, à la télévision et sur l'Internet, durant les 23 jours que durera la campagne référendaire. Le dernier mot reviendra au peuple. Le compte à rebours a été enclenché.

S.B.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

CAMPAGNE AUDIOVISUELLE

L'Anie entame les premiers enregistrements

C'EST AUJOURD'HUI QUE DÉBUTERA LA CAMPAGNE référendaire du scrutin du 1er novembre sur la révision de la loi fondamentale du pays.

Photo : Slimene S.A.

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) se dit prête à encadrer et contrôler cette étape cruciale du processus électoral. Une virée hier au niveau du centre d'enregistrement des passages à la télévision et à la radio des représentants des partis politiques et de la société civile, domivilié au siège de l'Anie, confirme bel et bien que la machine est mise en marche. Dans les locaux aménagés à cet effet, des représentants de la société civile vennaient de terminer leurs enregistrements. Un bureau a été consacré au visionnage de ces passages, mission qui a été assignée à des membres de l'Autorité.

Mohamed Badreddine, chargé de l'expression directe à la Radio nationale, a indiqué que cette dernière a pris toutes les dispositions pour le bon déroulement de l'opération d'enregistrement, de programmation et de diffusion des émissions d'expression directe. «Les premiers enregistrements des intervenants accrédités par l'Anie ont été entamés lundi. Nous continuons de recevoir les membres de la société civile ainsi que certains partis politiques. Certes, il n'y a pas encore un grand engouement, comparativement aux scrutins précédents, mais je pense que l'Anie est en train de concevoir une méthodologie pour l'organisation de la programmation et nous sommes là pour l'accompagner et contribuer à la réussite de cette opération», précise-t-il. Quant au dispatching des tranches horaires sur les ondes des trois radios nationales, le responsable a indiqué attendre justement que l'Anie se prononce sur cette question de planning et d'affectation. Il a fait savoir, cependant, que la Radio a dégagé quatre créneaux. Le premier est 6h25-6h55 du matin, le deuxième, 12h25-12h55, le troisième, 18h25-18h55 et le quatrième, 22h25-22h55, et ce, tout au long des 21 jours de la campagne. Mais Badreddine doute que tous ces créneaux soient occupés complètement vu le modeste afflux, même si, rappelle-t-il, l'Anie a autorisé la diffusion des partisans du «oui» et du «non». Il précisera que le choix des intervenants et du contenu de leurs interventions est du ressort de l'Autorité pour qui la radio a mis à la disposition juste les moyens techniques, les espaces de diffusion et le personnel pour la réalisation de l'opération.

INTERVENTION À LA TÉLÉVISION, L'AUTORITÉ SEULE MAÎTRE À BORD

Côté télévision, Omar Zidane, membre du staff mobilisé par la Télévision nationale pour la gestion de l'opération d'expression directe, a indiqué, lui aussi, que c'est l'Autorité qui fixe la liste des intervenants. La Télévision se charge uniquement d'assurer les moyens matériels et humains nécessaires pour l'enregistrement des interventions. Pour la seule journée d'hier, près d'une vingtaine d'enregistrements ont été effectués. «Durant la soirée lundi, date du coup d'envoi de l'opération, donné par le président de l'Anie, huit enregistrements ont été réalisés», a-t-il indiqué. Anis Abdelkrim, directeur-adjoint de l'information à la Télévision nationale, a expliqué, pour sa part, que le classement des intervenants relève des prérogatives de l'Anie. C'est elle qui définit les critères y afférents. Quatre créneaux journaliers ont été également dégagés par la Télévision nationale. Le premier est 6h30-7h du matin, le deuxième 12h30-13h, le troisième, 17h30-18h et le quatrième, 19h30-19h50.

L'Autorité a le droit, cependant, de réduire la durée de ces créneaux et, bien évidemment, de valider les enregistrements. Parallèlement, la commission chargée de recevoir les dossiers des partis politiques, des associations nationales et des personnalités politiques concernés par cette campagne référendaire poursuit son travail. Entre 30 et 40 dossiers ont été approuvés par l'Autorité, a indiqué Ali Draâ, président de la commission de l'information de l'Anie.

■ Karima A.